مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة
(م.ح.إ.ح.ع)

المجلد:8 – العدد:02
ص: من 121 إلى 150.

# المحامي المعتمد لدى المحكمة الجنائية الدولية ودوره في إرساء العدالة الجنائية الدولية

# The accredited Counsel at the International Criminal Court and his role in establishing international criminal justice

**خدومة عبد القادر***
جامعة وهران2 محمد بن أحمد
docteurkhadouma@gmail.com

**دوبي بونوة جمال**
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
djamel.doubbibounoua@univ-mosta.dz

*تاريخ الاستلام: 2023/07/11- تاريخ القبول: 2024/01/13- تاريخ النشر: 2024/01/30*

**الملخص:**

ترمي هذه الدراسة إلى التعريف بالمحامين المعتمدين لدى المحكمة الجنائية الدولية، وتبيان الضمانات والامتيازات المقررة لاستقلالهم، ودورهم الكبير في تحقيق العدالة الجنائية الدولية من خلال تمثيل الضحايا والدفاع عن حقوقهم، ومساهمتهم في تطوير القانون الدولي الجنائي.

وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها التنظيم المحكم لمكتب المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، وتوظيف كفاءتهم في تطوير العدالة الجنائية الدولية بما يحصلون عليه من أدلة وبما يقدمونه من طعون قد تساعد القضاة على تحقيق الإنصاف، ومساهمتهم في وضع بعض قوانين المحكمة الجنائية الدولية.

*المؤلف المرسل

**الكلمات المفتاحية:** محامو المحكمة الجنائية الدولية؛ الضحايا؛ العدالة الجنائية الدولية ؛ الجرائم الدولية؛ القانون الدولي الجنائي.

**Abstract:**

This study aims to introduce accredited Counsels at the ICC, clarify the guarantees and privileges provided for their independence, and highlight their significant role in achieving international criminal justice by representing victims defending for their rights, and contributing to the development of international criminal law.

The study concludes some results, including the well-regulated organization of the Office of the Legal Counsel at the ICC, and the utilization of their competence in developing international criminal justice through evidence they obtain and presenting appeals that may help judges in achieving justice, contributing to the estasblishement of some ICC laws.

**Keywords:** counsels of the International Criminal Court; victims; International criminal justice; international crimes; Criminal international law.

**مقدمة**

في العام 1998 تمكن المجتمع الدولي من إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة سعيا منه لوضع حدّ لظاهرة الإفلات من العقاب ضد مرتكبي الجرائم الدولية الأشد خطورة، وهي جريمة الإبادة والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.

منذ سريان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 2002/07/01 حاولت المحكمة[1] محاكاة التنظيم القضائي المعمول به على مستوى المحاكم الوطنية خاصة فيما يتعلق بالأجهزة واليد البشرية الفنيّة أيّ القضاة والمدعي العام والمسجل (قلم المحكمة) والمحامين باعتبارهم مساعدي القضاء.

لقد أقامت المحكمة نظام محاماة خاص بها محاولة بذلك استقطاب كفاءات من المحاميين من دول العالم لتحقيق العدالة. لذلك تجدر بنا الدراسة التعريف بمهنة المحاماة والمحامي عموما كإشارة إلى أهم مصطلحات الموضوع.

لقد وردت عدة تعاريف لمهنة المحاماة في القوانين الخاصة التي تنظم هذه المهنة حيث عرّفها قانون تنظيم مهنة المحاماة الجزائري بالقول: "المحاماة مهنة حرة ومستقلة تعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون"[2].

[1]. في هذه الدراسة نستعمل كلمة المحكمة اختصارا للمحكمة الجنائية الدولية.

[2]. المادة 2 من القانون رقم 13-07 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1434 الموافق لـ29 أكتوبر 2013، المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 55 الصادرة في 25 ذي الحجة 1434 الموافق لـ30 أكتوبر 2013.

أمّا المحامي فقد عرّفه الفقيه "هاملين": "بأنّه من حصل على المؤهل الذي يتطلبه القانون وأدّى القسم أمام القضاء، وخضع لنظام نقابة من أجل رسالته المهنية"[3]، فيما حصرت محكمة النقض الفرنسية طائفة المحامين بتعريف اصطلاحي بالقول:" ليس للمحامي صفة أخرى غير المدافع أو المستشار ولا مهمة أخرى غير معاونة عملائه وتولي دفاعهم بالكلام أو الكتابة"[4].

ممّا تقدم يتضح أنّ تعريف المحامي مرتبط أساسا بالمهنة التي يمارسها وتتضمن، الدفاع عن المتهمين في القضايا الجنائية، والمرافعة أمام المحاكم المدنية والتحكيم والمصالحة والوساطة بين الخصوم وتقديم الاستشارات القانونية ومساعدة القضاء في بيان الحقيقة وتسهيل إجراءات التقاضي بين الأفراد والإنابة. لذلك يتعيّن على المحامي التمتع بالقدرة والكفاءة والتحلّي بالنزاهة والحياد والالتزام الخلقي والشجاعة.

تتجلى أهمية الدراسة في اهتمام المجتمع الدولي المتزايد بموضوع المحاماة وذلك في إطار برنامج إصلاح العدالة الذي أوصت به الأمم المتحدة جميع الدول حيث أصبحت المحاكم الدولية تستقطب كفاءات عالية من المحاميين بناء على شروط ومعايير محددة سلفا، حيث تزداد هذه الحاجة أكثر على مستوى المحكمة الجنائية الدولية أين تكون القضايا المطروحة أمامها معقدة.

[3] .JACQUES Hamelin, les règles de la nouvelle profession d'avocat, André DAMIEN, Dalloz, France, 2000, p11.

[4] . Ibid., p11.

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ المحكمة الجنائية الدولية حرصت على استقطاب كفاءات من المحاميين لتحقيق العدالة الجنائية الدولية التي لازالت أمل ملايين الضحايا. حول هذا الطرح نتساءل عن ما هي الشروط الواجب توافرها في المحامي كي يتم اعتماده من طرف المحكمة الجنائية الدولية؟ وما مدى مساهمته في تطوير القضاء الجنائي الدولي وتحقيق العدالة؟

إجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة حاولنا الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف جوانب نظرية من الموضوع، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلّقة بالموضوع فضلا عن استعانتنا بالمنهج التطبيقي كون دراستنا تحتاج لبعض القضايا العملية التي تناولها محامو المحكمة.

وفي سبيل معالجة هذا الموضوع تتطلب الدراسة الوقوف على ثلاث محاور رئيسية: التعريف بمحامي المحكمة الجنائية الدولية (أولا)، وضمانات استقلالية محامي المحكمة (ثانيا)، ومساهمة المحامي في تطوير القانون والقضاء الدولي الجنائي (ثالثا).

**أولا: التعريف بمحامي المحكمة الجنائية الدولية**

تتوقف جودة العدالة أمام المحكمة على قدرة محاميها للاضطلاع بأدوارهم بفعالية واستقلالية، وضمان التعبير عن آراء الضحايا على نحو يضمن حق الدفاع، في هذا السياق لا بدّ من توضيح مكتب المحاماة لدى المحكمة (أولا) ثم شروط تسجيل المحامي في قائمة محامي هذه المحكمة (ثانيا).

**I- مكتب المحاماة لدى المحكمة الجنائية الدولية**

خضع الدفاع أمام المحاكم الجنائية الدولية لتغييرات كبيرة. وقد أصبح تدريجيا منظما ومؤسسا، إلى أن صار جزءا من صور العدالة الجنائية الدولية لضمان احترام مبدأ المساواة وضمان حق الدفاع، تكرّس ذلك في المحكمة بإنشاء مكتب محاماة منذ 2005/9/19، وأيضا نقابة محامين تسهيلا للضحايا والمشتبه فيهم للوصول إلى حق الدفاع، وتمكينهم من التعرّف على قائمة المحامين لاختيار ما يناسبهم، فضلا عن أدوار أخرى يقدمها كل مكتب[5].

يلعب مكتب المحاماة الذي أنشأته المحكمة دورا كبيرا في حسن سير الدفاع أمامها، لذلك نبحث في، ما علاقة مكتب المحاماة بالمحامين؟ ومن هو المحامي الذي يمكنه المرافعة أمام المحكمة؟ وهل يمكن للمتهم أو الضحية حق اختيار أيّ محام حتّى ولو لم يكن مسجلا ضمن قائمة المحامين بالمحكمة؟.

قبل الإجابة على الأسئلة أعلاه، لابدّ من الإشارة إلى أنّ نظام روما لم يتضمن الأحكام التي تنظم مهام المحاميين أمام المحكمة، بل تناولتها القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ولائحة قلم المحكمة، ولائحة المحكمة ومدونة قواعد السلوك المهني للمحامين بالأخص[6]. لقد تمّ تصنيف محامي المحكمة في فئتين الفئة الأولى تشكل أعضاء المكتب العمومي لمحامي الدفاع طبقا للبند 77 من

[5].CPI, Bureau du conseil public pour les victimes, Représenter les victimes devant la Cour pénale internationale, Manuel à l'usage des représentants légaux, p34.

[6]. المادة 4 من مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين، الصادرة بالقرار ICC-ASP/4/Res.1، المعتمد في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في 2005/12/2 بتوافق الآراء.

لائحة المحكمة، أمّا الفئة الثانية فهي أعضاء المكتب العمومي لمحامي المجني عليهم بموجب البند 81 من لائحة المحكمة.

إجابة عن السؤال الأول المطروح سابقا فإنّ المسجل يتولى مهام إنشاء المكتب العمومي لمحامي الدفاع والمكتب العمومي لمحامي المجني عليهم[7] وتسجيل المحامين على القائمة. يتبع المكتبان قلم المحكمة في المسائل الإدارية فقط ويعملان فيما عدا ذلك بصفة مستقلة تماما. يخضع المحامون في أداء مهامهم للنظام الأساسي للمحكمة وأيّة وثيقة أخرى تعتمدها المحكمة ذات الصلة بمهامهم وفقا للفقرة 3 من القاعدة 22 من القواعد الإجرائية ويتم تعيينهم وفقا لهذه الأخيرة واللوائح التي تنظم تعيين موظفي المحكمة.

تتضح الإجابة على السؤال المتعلق بمدى حرية اختيار المحامي للتمثيل في مضمون البند 2/75 من لائحة المحكمة، حيث أنّ المشتبه فيه أو الضحية يختار أيّ محام كان، احتراما لرغبته، كما يجوز لأيّة دائرة من دوائر المحكمة أن تختار أيّ محام كان[8]، بمعنى يمكن أن يقع الاختيار على محام لا يرد اسمه ضمن قائمة المحامين، بشرط أن يفي بالمعايير المطلوبة للمرافعة أمام المحكمة.

احتراما لرغبات الشخص أو الدائرة فإنّ المسجل يقوم مباشرة بالاتصال بالمحامي الذي تمّ اختياره، ويقوم بالتأكد من تفرغه واستعداده للتسجيل في قائمة المحامين وتمثيل الشخص، ثمّ يبت في أهليته، ويشرع في إصدار الوكالة ريثما

[7].CPI, Guide à l'intention des candidats à l'inscription sur la liste des conseils de la CPI, et des personnes assistant un conseil, p17.

[8]. البند 76/ الفقرة 2 من لائحة المحكمة، الصادرة بالقرار ICC-BD/01-01-04 المعتمدة في الجلسة العامة الخامسة من طرف قضاة المحكمة في 2004/05/26.

يتحصل المحامي على الوكالة يستعين الشخص بالمحامي المناوب طبقا للبند 73 من لائحة المحكمة.

**II- شروط تسجيل محام في قائمة محامي المحكمة الجنائية الدولية**

إجابة عن السؤال الثاني من الأسئلة الثلاث السابقة تشترط القاعدة 22 من القواعد الإجرائية على المحامي أن تكون له كفاءة مشهود له بها في القانون الدولي أو القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، وخبرة عشر سنوات على الأقل ذات صلة سواء كقاض أو مدع عام أو محام أو في أيّ منصب آخر في الإجراءات الجنائية (البند 1/67 من لائحة المحكمة)، ويكون له معرفة ممتازة باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، ولم تصدر في حقه أيّة إدانة إجرامية أو تأديبية بصفته محاميا (البند 2/67 من لائحة المحكمة).

بعد استفاء الشروط المذكورة أعلاه على المحامي اتباع الإجراءات المنصوص عليها في البند 69 من لائحة المحكمة، حيث يقدم المعني طلبا ببياناته المتضمن الخبرة والمؤهلات والشهادة الصادرة عن نقابة المحامين التي ينتمي إليها في دولته، والإشارة إلى العقوبات التأديبية إن وجدت، ووثيقة السجل العدلي المسلمة من دولته وتقديمه ملفا إداريا كاملا يتكون من عدة وثائق واستمارات كشهادة حسن السيرة والسلوك للترشح في قائمة محامي المحكمة.[9]

وعلى قلم المحكمة التّأكد من اكتمال ملفات المرشحين، بعد ذلك تقوم لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء منشأة داخل قلم المحكمة بتقييم ملفات المرشحين،

[9].CPI, Guide à l'intention des candidats à l'inscription sur la liste des conseils de la CPI, op. Cit, p7.

ثمّ تعتمد قراراها بتوافق الآراء؛ يصدر المسجل قراره خلال شهر واحد من استلام الطلب، ويتم إبلاغ المحامي بنتيجة قبوله أو عدمها بواسطة رسالة ثم تنشر المحكمة قائمة المحامين المقبولين (البند 70 لائحة المحكمة) وتمنح المرشحين المرفوضين حق الطعن (البند ( 1/72/أ) من لائحة المحكمة).

علاوة على ما سبق فالمحامي ملزم بالخضوع للتدريب قبل وأثناء الخدمة وفق برامج تدريب خاصة بدعم من المسجل، وقد جرى هذا في جميع الأنظمة الوطنية بضمان من الحكومات[10]، مع ضرورة اهتمام قلم المحكمة بتدريب المحامين الذين ينتمون إلى البلدان التي لا تتيح فيها البنى الأساسية إلى تدريب منتظم وكذلك البلدان التي أحيلت فيها حالة إلى المحكمة؛ ولتحقيق ذلك يتوجه المسجل إلى الدول المعنية ورابطاتها القانونية أو يطلب من المنظمات المعنية تقديم التدريب مجانا[11].

ترى "ماريا ستيفانيا كتاليتا"، بأنّ المحكمة أعدّت نظاما محكما للحصول على محامين ذوي كفاءة، وأنّه أيّ محام يفي بالحد الأدنى للشروط المطلوبة يمكنه المرافعة بسهولة أمام المحكمة حتى ولو يفتقر للخبرة على المستوى الدولي[12]. لكن أرى بأنّه رغم تشابه مبادئ المرافعة فإنّ الخبرة على المستوى الدولي تلعب دورا

[10] . ALEXANDRE Cordahi, Les garanties de l'indépendance des avocats, Tunis, Mars 2013, p8.

[11]. البند 142 من لائحة قلم المحكمة، الصادرة بالوثيقة، ICC-BD/03-01-06-Rev1، تاريخ بدء النفاذ 2006/3/6.

[12]. MARIA STEFANIA Cataleta, les droits de la défense devant la cour pénale internationale, thèse de doctorat en Droit public, université Nice Sophia Antipolis, faculté du droit de la paix et du développement, France, Le 19 décembre 2014,pp :312-313.

كبيرا في الدفاع عن المتهم أو الضحية خاصة في ظل اعتماد المحكمة على إجراءات مزدوجة بين النظام اللاتيني والنظام الأنجلوسكسوني.

**1- موانع تمثيل المحامي لموكليه**

لابدّ من الإشارة إلى أنّ المحامي على مستوى المحكمة يمنع من تمثيل موكليه طبقا لما يلي[13]:

- إذا كانت الدعوى هي نفس الدعوى التي قام أو يقوم فيها المحامون أو معاونوهم بتمثيل موكل آخر فيها وتتضارب مصالح الموكل مع مصالح الموكل السابق، أو كانت هذه الدعوى مرتبطة بتلك إلى حدّ كبير، ما لم يوافق الموكل والموكل السابق على ذلك بعد التشاور بينهما.
- أو إذا كان المحامي قد شارك في معلومات سرية أو مطّلعا عليها بوصفه أحد موظفي المحكمة وكانت لتلك المعلومات صلة بالقضية التي سيرافع فيها المحامي، لكن يمكن إزالة هذا المانع بأمر من المحكمة بناء على طلب المحامي متى رأى أنّ مصلحة العدالة تبرر ذلك.

**2-شطب وتعليق عضوية المحامي**

كما قد يتعرّض المحامي لشطب اسمه من قائمة المحامين من طرف المسجل، في الحالات التالية[14]:

- عدم استيفائه المعايير المطلوبة للانتماء إلى قائمة المحاميين.

[13]. المادة 12 من مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين، المرجع السابق.

[14]. البند 1/71 من لائحة المحكمة، المرجع السابق.

- إذا منع من ممارسة مهنته أمام المحكمة نتيجة إجراءات تأديبية خضع لها وفقا لأحكام مدونة السلوك المهني للمحامين.

- إذا أدين بجريمة مخلّة بإقامة العدل على النحو المبين في المادة 70 من نظام روما.

- إذا منع نهائيا من ممارسة مهنته أمام المحكمة بموجب القاعدة 3/171 من القواعد الإجرائية.

كما يمكن تعليق عضوية المحامي من طرف المسجل بناء على الحالات التالية[15]:

- إذا تمّ إيقافه مؤقتا عن ممارسة مهنته بفعل إجراء تأديبي وفقا لأحكام مدونة السلوك المهني.

- إذا منع مؤقتا من ممارسة مهنته أمام المحكمة لمدة تتجاوز ثلاثين يوما عملا بالفقرة 171/3 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

يخطر المسجل المحامي بأي قرار يتخذه في حالة شطب اسمه أو تعليق عضويته (الفقرة 3 /71 من لائحة المحكمة)، وعملا بإعمال حق الدفاع يستفيد المحامي من الطعن في قرار المسجل إلى هيئة الرئاسة بموجب البند 72 من لائحة المحكمة. لذلك يتعيّن على المحامي أن يلتزم بأعلى معايير الكفاءة وحسن السلوك على جميع مستويات أجهزة المحكمة، فهو موضوع ثقة الجميع من قضاة وموظفين وموكّلين وزملاء له في المهنة.

[15]. البند 2/71، من لائحة المحكمة، المرجع السابق.

نخلص ممّا سبق أنّ المحامي يمنع من التمثيل، ويشطب اسمه من قائمة محامي المحكمة وتعلّق عضويته، ففي حالة المنع من التمثيل فالأمور تتعلق بحالة تضارب مصالح الموكلين المتفق عليها في جميع أخلاقيات مهنة المحاماة والتي منها حثت المحامين على التنحي في مثل هذه الحالات[16]، أمّا في حالة الشطب فلا يمكنه المرافعة إطلاقا، وفيما يتعلّق بتعليق عضويته، فالأمر مؤقت إلى غاية زوال الأسباب المذكورة، لقد وجدت هذه الموانع لضمان حق الدفاع واستقلالية المحامي[17] وتحقيق العدالة الجنائية الدولية.

وقد يرتكب المحامي أثناء تأدية مهامه خطأ أو أكثر، فكما هو معمول به في مختلف القوانين الوطنية المنظمة لمهنة المحاماة[18]، فإنّ مدونة قواعد السلوك المهني لمحامي المحكمة لم تغفل هذه المسؤولية بل حددتها في الفصل الرابع الموسوم بنظام التأديب، في المواد من 30 إلى المادة 44. حيث يخضع المحامي الذي ارتكب خطأ إلى المسؤولية التأديبية بناء على تلك النصوص.

[16]. BERTRAND Favreau, l'indépendance de l'avocat, La Recommandation du Comité des Ministres du Conseil de l'Europe "sur la liberté d'exercice de la profession d'avocat" dénommée Rec., (2000 21) adoptée le 25 octobre 2000, p4.

[17] . MARC Sauvé et outre, rapport du comité du barreau du Québec sur la multidisciplinarité entre avocats et comptables, Québec, canada, Février 1999, p44.

[18] .FANNY Sbaiti, Contribution juridique à l'étude de la responsabilité de l'avocat en droit interne, thèse de doctorat en droit privé et sciences criminelles, université de Montpellier, le 4/12/2015, pp: 46-50.

**ثانيا: ضمانات استقلالية محامي المحكمة الجنائية الدولية**

لقد تم منح ضمانات لمحامي المحكمة لتحقيق العدالة الجنائية الدولية، تلك الضمانات تجد أساسها في مدونة قواعد السلوك المهني لمحامي المحكمة، وعليه نعالج ضمن هذا العنصر عناصر استقلالية محامي المحكمة (أولا) وحصانات وامتيازات محامي المحكمة (ثانيا).

**I- عناصر استقلالية محامي المحكمة**

يلتزم المحامي قبل مباشرة عمله بأداء التعهد الرسمي كي يثبت حياده ونزاهته على النحو التالي: " أتعهد رسميا بأن أؤدي واجباتي وأمارس وظيفتي أمام المحكمة الجنائية الدولية بنزاهة وجدّ وشرف وحريّة واستقلال وسرعة وضمير وبأن أحترم سرّية المهنة بمنتهى الدّقة وغيرها من الواجبات التي تفرضها مدوّنة قواعد السلوك المهني للمحامين أمام المحكمة الجنائية الدولية"[19].

كما تبرز استقلالية المحامين عن المسجل من خلال التقيّد بالشروط والتعليمات التالية[20]:

-لا يتلقى أعضاء كل مكتب محاماة أيّة تعليمات من المسجل، فيما يتعلق بتأدية مهامهم على النحو المشار إليه في البندين 80 و81 من لائحة المحكمة بالنسبة لأعضاء المكتب العمومي لمحامي المجني عليهم وعلى النحو المشار إليه في البندين 76 و77 من ذات اللائحة فيما يخص أعضاء المكتب العمومي لمحامي الدفاع، وهذا دليل على استقلالية المحامين عن المسجل.

[19]. المادة 5 من مدونة قواعد السلوك المهني المحامين، المرجع السابق.

[20]. البند 115 والبند 144 من لائحة قلم المحكمة، المرجع السابق.

-يتقيّد أعضاء كل مكتب محاماة بالأحكام المطبقة على جميع موظفي المحكمة فيما يتعلق بالمسائل الخارجة عن تمثيل الشخص الذي يستحق المساعدة القانونية بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية، وعن المساعدة المقدمة إلى ممثلي المجني عليهم القانونيين أو المساعدة المقدمة إلى محامي الدفاع حسب الأحوال.

-في حال قيام أحد أعضاء المكتب العمومي لمحامي المجني عليهم بتمثيل مجني عليه أو مجموعة من مجني عليهم، يطبق البند 113 من لائحة المحكمة مع ما يلزم من التعديل، أمّا عندما يمثل عضو من أعضاء المكتب العمومي لمحامي الدفاع شخصا يستحق المساعدة القانونية بموجب النظام الأساسي والقواعد الإجرائية، تطبق الأحكام ذات الصلة من القسم الثالث من الفصل الرابع من لائحة القلم مع ما يلزم من التعديل.

-يضمن قلم المحكمة مراعاة السّرية اللازمة لتأدية مهام كل مكتب.

تشير المادة 6 من مدونة السلوك المهني صراحة على استقلال المحامين حيث أشارت الفقرة 1 من ذات النص على أنّ المحامين يتصرفون بشرف واستقلال وحرية، أمّا الفقرة 2 من نفس المادة تبين بأنّ المحامين لا يجوز لهم أن يسمحوا بتعريض استقلالهم أو نزاهتهم أو حريتهم للخطر بسبب أيّة ضغوط خارجية؛ ولا يجوز أن يقوموا بأي عمل من شأنه أن يعرض استقلالهم للخطر.

تتجلى أيضا عناصر استقلال محامي المحكمة في حرّية قبول أو رفض التوكيل في الدعوى (المادة 1/13 من مدونة قواعد سلوك المحامين) مع ذلك

هناك استثناءات لهذه القاعدة في حالة المساعدة القانونية حيث يلتزم بتمثيل الموّكل وإلاّ تعرّض للمسؤولية التأديبية[21]. وأيضا في حالة قبول محام غير مدرج اسمه في القائمة تمثيل موكّله[22].

يتلقى المحامي أتعابا لقاء عقد الاتفاق الذي تمّ إبرامه مع موكّله، وقبل عقد الاتفاق، يبلّغ المحامي موكّله خطيّا بمقدار الأجور التي سيتقاضاها ومعايير تحديد هذه الأجور، والأساس الذي استند إليه في حسابها، وترتيبات وضع الفواتير وحق الموّكل في تلقي فاتورة بهذه الأجور[23]. فعلى غرار ما هو موجود في المحاكم الوطنية فإنّ المحامي لا يتلقى أتعابه المادية من المحكمة بل من موكّله.

أمّا بشأن تسديد أتعاب المحامي المنتدب في إطار المساعدة القانونية فالمسجل هو المسؤول عن تسديد أتعاب المحامي والتي تمّ تحديدها وفق نظام خاص مثلما هو معمول به في المحاكم الوطنية، ولا يجوز للمحامي الذي قدّم المساعدة القانونية أن يقبل أيّة أجور نقدية كانت أم عينية من أي مصدر آخر.

حفاظا على نزاهة محامي المحكمة حظرت المادة 21 من مدونة قواعد السلوك المهني على المحامي قبول أيّة أتعاب، نقدية كانت أم عينية، من مصدر آخر خلاف الموكّل نفسه ما لم يوافق الموكل على ذلك خطيا بعد التشاور مع المحامي وشرط أن لا يتأثر استقلال المحامي وعلاقته بموكله بهذه المسألة، كما يحظر على المحامي أيضا الربط بين أتعابه وبين نتيجة الدعوى.

---

[21].Saïd NAOUI, Obligations et responsabilités de l'avocat, thèse de doctorat en Droit privé, université de Grenoble, France, 25 Novembre 2014, p29.

[22] . MARIA STEFANIA Cataleta, op. Cit, p311.

[23]. المادة 20 من مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين، المرجع السابق.

لقد منعت الفقرة 3 من المادة 21 من مدونة قواعد السلوك المحامي أن يخلط أيّة أموال تخص موكله مع أمواله أو أموال الجهة التي يعمل لحسابها أو أموال معاونيه. ولا يجوز له الاحتفاظ بأموال يتلقاها لصالح موكّله. أيضا لا يجوز له اقتراض أيّة أموال أو ممتلكات من موكّله. كما لا يجوز له أن يحوّل أو أن يقرض أيّة ممتلكات أو أموال أو كل أو جزء من الأتعاب التي يتلقاها لقاء تمثيل موكّله إلى موكّل آخر أو إلى أفراد أسرته أو معارفه أو أيّ طرف ثالث أو منظمة يكون للموكل مصلحة شخصية فيها[24].

تشير الفقرة 4 من نص المادة 22 من مدونة قواعد السلوك المهني أنّه إذا طلب من المحامي خرق الالتزامات السابقة أو أغري بذلك الخرق أو تمّ تشجيعه على ذلك، وجب عليه إعلام موكّله بحظر ذلك السلوك. ويعتبر أيّ خرق لأي التزام من تلك الالتزامات سوء سلوك يعرضه للإجراءات التأديبية، كما قد يؤدي به إلى حرمانه من ممارسة المحاماة بصفة دائمة أمام المحكمة وإلى شطب اسمه من قائمة المحامين، مع إبلاغ السلطة الوطنية المختصة بذلك[25].

**II-حصانات وامتيازات محامي المحكمة**

من أجل تحقيق مقاصد المحكمة منحت لمحاميها ومساعديهم حصانات وامتيازات بموجب المادة 25 من اتفاقية المقر والمادة 18 من اتفاقية امتيازات المحكمة وحصاناتها، حيث يتمتع المحامي بالامتيازات والحصانات لأداء مهامه على نحو مستقل، سواء في الرحلات ذات الصلة بمهامه، بشرط إبراز شهادة خاصة

[24]. المادة 22 / الفقرة 2 من مدونة قواعد السلوك المهني، المرجع السابق.

[25]. المادة 22 /الفقرة 5 ، المرجع نفسه.

فضلا عمّا منح له من حصانة قضائية ومدنية وجزائية وحرمة المراسلات والوثائق، وأيضا الامتيازات المتعلقة بقيود الهجرة، في نواحيها الإجرائية والمالية من أمتعة وأسعار الصرف ونحوها، وتسهيلات العودة إلى الوطن[26].

ولمّا كانت حصانة المحامي ترمي لحسن سير العمل بالمحكمة، فقد ترفع عنه وعن مساعديه في حالات ثبوت العكس بقرار من هيئة الرئاسة طبقا للفقرة الفرعية (و/2 /26 ) من اتفاقية امتيازات المحكمة وحصاناتها، وأيضا الفقرة الفرعية ((ii)/2/b/ 30) من اتفاقية المقر.

في إطار الاستقلالية والحصانة يتعيّن على المحكمة أن تمنع الدول أو أيّة كيانات أخرى أو أفراد من تدخل غير مشروع في أعمال محاميها لأنّه قد يشكل هذا التدخل عقبات تعترض تواصل المحامين مع موكليهم، وكذلك تعرضهم للتهديدات والاعتداءات الجسدية.

**ثالثا: مساهمة المحامي في تطوير القانون والقضاء الدولي الجنائي**

لقد خلصنا إلى أنّ قوانين المحكمة كرّست ضمانات استقلالية للمحامي كما مرّ بنا، غير أنّ الأمر يختلف من الناحية العملية، خاصة بالنسبة للمحامي الدولي عموما متى كانت مهامه تحاول التدخل في السياسة، فيصعب حينها القول باستقلاله، رغم ذلك لم يقف هذا الأمر حائلا في مساهمة المحامي في تطوير

[26]. المادة 1/18 من اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. الصادر في الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف بنيويورك، من 3-10 سبتمبر 2002 بالوثيقة ICC-ASP/1/3، وأيضا Article25/1, Accord de siège entre la Cour pénale internationale et l'État hôte, délivré par la Document, ICC-BD/04-01-08, Date d'entrée en vigueur, 1 mars 2008, Publication du Journal officiel.

القانون الدولي الجنائي (أولا) ومساهمته أيضا في تطوير القضاء الجنائي الدولي (ثانيا).

**I- مساهمة المحامي الدولي في تطوير القانون الدولي الجنائي**

عقب محاكمات نورمبرغ تشكلت لجنة القانون الدولي التي أعدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في إمكانية إنشاء محكمة جنائية دولية من مجموعة من المحامين[27]، كما أصدر محامون تقارير حول عدم مشروعية استخدام القوة من طرف حلف الشمال الأطلسي في العديد من المرّات من خلال مراقبتهم وتقويمهم للعمليات العسكرية فيما إذا كانت الأطراف المتحاربة تطبق قواعد القانون الدولي الإنساني، وفي هذه الحالة يخرج عملهم عن إطاره التقليدي المتمثل في المرافعة.

إنّ عملية تقويم المحامي للعمليات العسكرية قد تتأثر بعوامل من أهمها التحيّز لطرف ما في نزاع مسلح، وهو ما أشار إليه صراحة " جوشان فون بارن ستورف" في دراسته المخصصة لتأثير السياسة على مواقف المحاميين الدوليين إذ يقول: ( يستحيل على المحاميين الدوليين إدامة التخصص القانوني بعيدا عن السياسة). ويضيف: (أنّ ابتعاد المحاميين الدوليين عن هويتهم القانونية غير مواكب للقيّم القانونية الدولية الصحيحة ومن ثمّ لا يمكن تعزيز دور إيجابي في تحقيق الدور المطلوب للمحامي)[28].

[27] . LAURA Barnett, la coure pénale international : histoire et le rôle, Étude générale, Bibliothèque du Parlement, Ottawa, Canada, 2013, p3.

[28].Jochen von Brenstorff, Sisyphus was an international lawyer, On Martti, Koskenniemis' From Apology to Utopia and the place of Law in international politics, GERMAN LAW JOURNAL, Vol.07, N° 12, 2006, p1018 and p 1026.

غير أنّ بعض المحامين اتخذوا موقف الحياد والنزاهة في تقييم العمليات العسكرية، كخرق قوات الحلف الأطلسي للفقرة 52/2 من البرتوكول الإضافي الأول لعام 1977، بعد قصف إذاعة بلغراد وأيضا لقصف الولايات المتحدة لملجأ العامرية ببغداد بحجة وجود قوات عسكرية عراقية فيه حيث أنّ المحامين كشفوا بأنّه ملجأ للمدنيين معظمهم أطفال ونساء. وأيضا في كشف حقيقة عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل والاختلاف بين المحامين والرئيس الأمريكي "بوش الابن" في حربه على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001[29].

**II-مساهمة المحامي في تطوير القضاء الدولي الجنائي**

لقد لعب المحامي دورا كبيرا في تطوير القضاء عموما، خاصة في تنازع الاختصاص بين الولاية القضائية الوطنية والعالمية، وفي الاختصاص العالمي حيث كان المحامي هو من رفع دعوى ضدّ الرئيس "بيونشيه"، والنجاح الذي حققه المحامون في قضية بوتار عام 2001، وتحريك المسؤولية الجنائية للفرد ضدّ كل من "فيدال كاسترو" و"صدام حسين" و"لوران غباغبو" و"حسين هبري" و"آرييل شارون" التي كانت دعواه أمام القضاء البلجيكي وغيرهم[30].

والمحامون كانوا من بين أول من نادى بفكرة إنشاء محكمة جنائية دولية بالضغط على الدول، وإقناعها للقبول بهذا الكيان الجديد ومن أهم الشخصيات

[29]. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي ومسلم صالح مهنا، المحامي الدولي، دراسة قانونية تحليلية حيال دور المحامي في ضوء القضايا الدولية الإنسانية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2017، ص ص: 107 - 113.

[30]. ماركو ساسولي وأنطوان بوفييه، كيف يوفر القانون الحماية في الحرب، مختارات من القضايا الخاصة بممارسات معاصرة في القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، الطبعة الأولى، 2009، ص78.

التي ساعدت في تحقيق ذلك كل من المحامين: "اليس جرولكس ديكس"، "انطونيو كاسيزي" "ماورو بوليتي"، و"سانك هيون سونج" وغيرهم.

كما لا يفوتنا بأن نشير أنّ بعض المحامين تقلدوا مناصب قضاة للمحاكم الجنائية الدولية، علاوة على دور بعضهم في نقد تلك المحاكم لا سيما محاكم الحرب العالمية الثانية، كما أنّ للمحامي الدولي دورا كبيرا في تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بالنظر لاشتراك المنظمات غير الحكومية التي كانت تضم عددا هائلا من المحامين الدوليين المتميزين في مفاوضات روما، حيث قاموا بالمشاركة في مفاوضاتها وإعداد مسودة نظام روما.

لم يقتصر دور المحامي على ما سبق ذكره بل قام بالطعون في أنظمة المحاكم الجنائية السابقة حيث لم تظهر نتائجها إلاّ بعد إعداد نظام روما ورسم علاقة المحكمة بالدول من جهة وعلاقاتها بمجلس الأمن من جهة أخرى إذ يمكن تلخيص الجانب الإيجابي للطعون فيما يلي[31]:

-إقرار نظام روما مبدأ الاختصاص التكميلي للمحكمة في نص الفقرة 9 من الديباجة تفاديا للوقوع في رفض الدول ولاية المحكمة.

-تأكيد نظام روما على استقلالية المحكمة عن الأمم المتحدة، بخلاف ما كان عليه الحال في محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا.

-تجاوز انتقاد المحكمة، بالنظر لنشأتها التي كانت بموجب اتفاقية دولية وتضمين نظامها لمبادئ القانون الجنائي.

[31]. أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، ومسلم صالح مهنا، المرجع السابق، ص ص: 177-179.

-تجاوز نظام روما بعض الانتقادات المقدمة للمحاكم المؤقتة بالخصوص في مسألة سريان أنظمتها على جرائم وقعت قبل نشأتها.

لقد تمكّن محامي الدفاع لدى المحكمة من طرح إشكالية حول المصدر القانوني الذي يعتمده المدعي العام خلال التحقيق، إذ برّروا بأنّ نظام روما غير كاف مقارنة بالأنظمة القضائية الوطنية التي تعتمد مدونة سلوك تحكم تصرفات المدعي العام، وأنّ الأثر المترتب في غياب مدونة سلوك المدعي العام يجعل حياده محل شك، ممّا يجعله غير قادر على إحقاق العدالة، زيادة على خلق علاقة متوترة بينه وبين دوائر المحكمة[32].

إنّ عدم وجود مدونة سلوك خاصة بالمدعي العام، قد يؤدي به ذلك إلى تبني رأي في قضية ما، بحيث يجدها المحامي أنّها لا تتوافق والوقائع القانونية المعروضة على المحكمة، وقد تقف هذه الأخيرة عاجزة في غياب مدونة سلوك واضحة يمكن الاستناد إليها في تبرير تصرفات المدعي العام لاسيما في تكييف الجرائم[33].

لقد تمكّن محامي دفاع السيّد "لوبنغا" من توجيه الطعن في الأدلة التي اعتمد عليها المدعي العام، بعد عدم إفصاحه عن جميع الأدلة المتحصل عليها حيث اقتصر على 200 وثيقة من أصل 8000 وثيقة، وقد نجح المحامي في طعنه واعتبرت الدائرة التمهيدية تصرف المدعي العام إخلالا بالعدالة، وبسبب عدم

[32]. أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، ومسلم صالح مهنا، المرجع السابق، ص182.

[33]. المرجع نفسه، ص182.

وجود مدونة عمل المدعي العام استعمل سلطته التقديرية، وهو ما رأته الدائرة التمهيدية إخلالا واضحا بضمانات المحاكمة العادلة[34].

أمّا في قضية المدعي العام ضدّ الرئيس السوداني "عمر حسن البشير" فقد تصدى بعض المحامين بالطعن في تصرفات المدعي العام والتي تتعلق بالواجب المفترض عليه، فيما يتعلق بالحياد والنزاهة، حيث قام بالتشهير بقضية الرئيس "البشير" عن طريق التصريح أمام وسائل الإعلام الدولية بطريقة توحي بأنّ المتهم مذنب وأنّه سيعاقب، بل نشر مقالا بعنوان " أيّ إنكار الجرائم في دارفور قد شارفت على النهاية" في جريدة "جارديان " ما جعله يتعرّض لانتقادات واسعة[35].

وفي ذات القضية المذكورة أعلاه علّق الفقيه "شباس" بالقول:" توحي الافتتاحية التي نشرها المدعي العام في صحيفة " جارديان"، بأنّ المحكمة على قناعة تامة بذنب البشير"، أمّا " هالار "، فقد أشار إلى أنّ الادعاء الذي تضمنته الافتتاحية أفرغ حكم المحكمة من قوته، وهو سبب مقنع يدعو إلى إبعاد المدعي العام عن منصبه. في هذا الصدد ذكر محامون إلى أنّ واجبات المدعي العام يفترض أن تركّز على التحقيق في الادعاءات بارتكاب جرائم تختص بها المحكمة وليس بإظهار المحكمة وكأنّها منحازة لطرف دون الآخر[36].

تفاديا لهذا الاختلاف دفع بعض المحامين إلى اقتراح وضع مدونة سلوك المدعي العام، تتضمن الفقرة الآتية:" على المدعي العام تجنب القيام

[34].Karin NOTBURGA GOLLER-CALVO, La procédure et la jurisprudence de la cour pénale internationale, Lextenso édition, gazette du palais, paris, France, Pp: 323-331.

[35]. أحمد عيسى نعمة الفتلاوي، ومسلم صالح مهنا، المرجع السابق، ص ص: 187- 188.

[36]. المرجع نفسه، ص188.

بالتصريحات العامة خارج المحكمة بما في ذلك التكلم مع وسائل الإعلام بما يخص التحقيق في الدعاوى المرفوعة أمامه أو تأكيد الجرم قبل صدور الحكم من الجهة القضائية المختصة..."، وقد أدّى ذلك بجمعية الدول في المحكمة لاعتماد مدونة سلوك المدعي العام[37]، وهو ما نعتبره تطورا ملحوظا ساهم فيه المحامون لإبعاد المحكمة عن كل ما من شأنه أن يطعن في حيادها.

وفي قضية أخرى تمكّن محامي الدفاع "بيتر هاينز" لصالح السيد "جان بيير بيمبا" بالطعن وإلغاء الحكم الصادر ضدّ الدائرة الابتدائية، القاضي بإدانة "بيبمبا" في جوان 2016 بـ18 سنة سجنا بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة الممتدة بين أكتوبر 2002 ومارس 2003[38].

هذه بعض القضايا العملية والتي تعد أمثلة تقدّم بها المحامون في اعتراض وطعن ضد أحكام وقرارات المحكمة الجنائية الدولية، وهي قليل من الكثير التي لا يسعنا المقام طرح كلها في هذه الدراسة، ما يثبت استقلالية محامي المحكمة من الناحية العملية ودورهم الكبير في السعي لتطوير القضاء الجنائي الدولي وإرساء العدالة الجنائية الدولية.

**الخاتمة:**

[37] صدرت مدونة قواعد سلوك أعضاء مكتب المدعي العام في 2013/9/5.

[38] Situation en république centrafricaine, affaire le procureur c. jean -pierre bemba gombo, Arrêt relatif à l'appel interjeté par Jean - Pierre Bemba Gombo contre le Jugement rendu en application de l'article 74 du Statut par la Chambre de première instance III, p8.

في ختام هذه الدراسة اتضح لنا أنّ المحكمة الجنائية الدولية تنتهج نظام محاماة خاص بها، يتشكل من مكتبين أحدهما يخص الضحايا والآخر للمتهمين يتم اعتماد المحامين على مستوى المحكمة وفق شروط خاصة لممارسة المهنة تتحدد بالمستوى والخبرة والأخلاق الرفيعة.

يمكن أن يتعرض محامي المحكمة لتعليق عضويته أو شطب اسمه من قائمة المحامين أو منعه من التمثيل لدى المحكمة. كما قد يتعرض المحامي للمسؤولية التأديبية في حالة خرقه نصوصا محددة أو قيامه بسلوك محظور .

تظهر كفاءة المحامي الدولي عموما من خلال البعثات الميدانية المستمرة إلى مناطق النزاع؛ حيث يسعى المحامون لتقويم العمليات القتالية، والمساهمة في تعزيز العدالة الجنائية الدولية بما يقومون به من جمع أدلة ووثائق وشهادات ميدانية تفيدهم كثيرا في المرافعة أمام قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

لقد استطاع محامو المحكمة أن يساعدوا القضاة في العديد من تدخلاتهم بالكشف عن الحقيقة في بعض القضايا المطروحة على المحكمة سواء فيما يتعلق بطلبات الكشف عن الأدلة، والتصدي للادعاء العام من أجل القيام بمحاكمات عادلة، أو فيما يتعلق بالطعون أمام شعبة الاستئناف، كما كان لهم الفضل في إصدار مدونة سلوك أعضاء مكتب المدعي العام التي قامت بضبط تدخلات المدعي العام في الإجراءات ووضع حد لتعسفه المتكرر.

لمّا كانت الدراسة بمثابة كشف عن معلومات تتعلق بالمحامي المعتمد لدى المحكمة الجنائية الدولية ودوره في تطوير العدالة الجنائية الدولية، فإنّنا نقتصر على تقديم بعض النتائج التي تفيد المحامي الوطني الذي له رغبة في المرافعة أمام

المحكمة، أو أيّ مستشار قانوني كما تفيد طلبتنا، وكل مهتم بضمانة حق الدفاع والقضاء الجنائي الدولي الدائم، وفق ما يلي:

- وضع مكتب محاماة لدى المحكمة يعتبر من باب التنظيم واكتمال بناء المحكمة.
- الشروط والمعايير والقيود المفروضة على المحامي المترشح غرضها استقطاب كفاءة عالية للدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية.
- الضمانات الممنوحة لمحامي المحكمة الجنائية الدولية غرضها حسن سير المحكمة وليس امتيازا أو خصوصية له.
- إثبات المحامي الدولي كفاءته في الكشف عن الحقيقة من خلال حصوله على وسائل الإثبات المتحصل عليها من أماكن النزاع وتمثيل الأطراف في أيّة مرحلة من مراحل الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية، ميزة جعلت منه مساهما في تطوير القانون الدولي والعدالة الجنائية الدولية.

بناء على ما تقدّم نحاول عرض بعض الاقتراحات ضمن النقاط التالية:

- باعتبار محامي المحكمة شريكا للقضاة والمدعي العام يمكنه إذن التأثير على صنّاع القرار والرأي العام وتعزيز تنفيذ نظام روما الأساسي والمساهمة في تطوير القانون الدولي الجنائي.
- نلفت انتباه المحامين والطلبة وكافة المهتمين أنّ المحكمة لا تشترط أن يكون المحامي من رعايا الدول الأطراف، وبالتالي يعتبر

ذلك حافزا كي يصبح المحامي منتميا إلى نقابة محامي المحكمة الجنائية الدولية.

- نقترح رفع أتعاب المحامي الذي يقدم المساعدة القانونية والتي تقع على عبء المحكمة.
- من الأفضل أن يتم تقريب المحكمة من المحامين الذين تعمل معهم خاصة في عقد الندوات والقيام بالتدريب على قوانين ومرافعات المحكمة باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وتفادي استدعائهم إلى دولة المقر لتخفيف العناء المادي عنهم.

في الختام نعتقد أنّه أمر مهم أن يكون للمحكمة مثل هذا التنظيم المتعلق بمكتب المحامين كونهم شركاء ومساعدي القضاء، غير أنّ الاعتماد عليهم وحدهم غير كاف فلا بدّ من تضافر جهود كل الفاعلين في المحكمة لإرساء العدالة الجنائية الدولية.

**قائمة المراجع**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

**I -الكتب**

1- أحمد عبيس نعمة الفتلاوي ومسلم صالح مهنا، المحامي الدولي، دراسة قانونية تحليلية حيال دور المحامي في ضوء القضايا الدولية الإنسانية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2017.

2- ماركو ساسولي وأنطوان بوفييه، كيف يوفر القانون الحماية في الحرب، مختارات من القضايا الخاصة بممارسات معاصرة في القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، الطبعة الأولى، 2009.

**II -الوثائق الرسمية**

**أ- الاتفاقيات الدولية**

1- اتفاق امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. الصادر في الدورة الأولى لجمعية الدول الأطراف بنيويورك من 3-10 سبتمبر 2002 بالوثيقة ICC-ASP/1/3.

**ب-[1]الوثائق الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية**

1- لائحة المحكمة الصادرة بالقرار ICC-BD/01-01-04 المعتمدة في الجلسة العامة الخامسة من طرف قضاة المحكمة في 2004/05/26.

2- مدونة قواعد السلوك المهني للمحامين، الصادرة بالقرار ICC-ASP/4/Res.1، المعتمدة في الجلسة العامة الثالثة المعقودة في 2005/12/2 بتوافق الآراء.

3- لائحة قلم المحكمة، الصادرة بالوثيقة، ICC-BD/03-01-06-Rev1، تاريخ بدء النفاذ 2006/3/6.

.

**ج- التشريع الداخلي**

1- القانون رقم 13-07 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1434 الموافق لـ29 أكتوبر 2013، المتضمن تنظيم مهنة المحاماة، الصادر بموجب الجريدة الرسمية للجمهورية

الجزائرية العدد 55 المؤرخة في 25 ذي الحجة 1434 الموافق ل30 أكتوبر 2013.

## ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

**I- Ouvrage**

1- JACQUES Hamelin, les règles de la nouvelle profession d'avocat, André DAMIEN, Dalloz, France, 2000.

2- NOTBURGA GOLLER-CALVO Karin, la procédure et la jurisprudence de la cour pénale internationale, Lextenso édition, gazette du palais, paris, France, 2012.

**II- Thèses**

1- FANNY Sbaiti, Contribution juridique à l'étude de la responsabilité de l'avocat en droit interne, thèse de doctorat en droit privé et sciences criminelles, université de Montpellier, le 4/12/2015.

2- MARIA STEFANIA Cataleta, les droits de la défense devant la cour pénale internationale, thèse de doctorat en Droit public, université Nice Sophia Antipolis, faculté du droit de la paix et du développement, France, 19 décembre 2014.

3- SAÏD Naoui, Obligations et responsabilités de l'avocat, thèse de doctorat en Droit privé, université de Grenoble, France, 25 Novembre 2014.

**III- . Articles**

1- ALEXANDRE Cordahi, Les garanties de l'indépendance des avocats, Tunis Mars 2013, pp: 1-13.

2- BERTRAND Favreau, l'indépendance de l'avocat, La Recommandation du Comité des Ministres du Conseil de l'Europe "sur la liberté d'exercice de la profession d'avocat" dénommée Rec., (2000 21) adoptée le 25 octobre 2000, pp:1-16.

3- Jochen von Brenstorff, Sisyphus was an international lawyer, On Martti, Koskenniemis' From Apology to Utopia and the place of Law in international politics, GERMAN LAW JOURNAL, Vol.07, N° 12, 2006, p1018 and pp: 1016- 1036.

4- LAURA Barnett, la coure pénale international : histoire et le rôle, Étude générale, Bibliothèque du Parlement, Ottawa, Canada, 2013, pp:1-34.

5- MARC Sauvé et outre, rapport du comité du barreau du Québec sur la multidisciplinarité entre avocats et comptables, Québec, kanada, Février 1999, pp: 1-92.

**IV- Documentes officiel**

1- Code de conduite du Bureau du Procureur, Date d'entrée en vigueur 5 septembre 2013.

1- Accord de siège entre la Cour pénale internationale et l'État hôte, délivré par la Document, ICC-BD/04-01-08, Date d'entrée en vigueur, 1 mars 2008, Publication du Journal officiel.

2- Situation en république centrafricaine, affaire le procureur c. jean - pierre bemba gombo, Arrêt relatif à l'appel interjeté par Jean - Pierre Bemba Gombo contre le Jugement rendu en application de l'article 74 du Statut par la Chambre de première instance III.

3- CPI, Guide à l'intention des candidats à l'inscription sur la liste des conseils de la CPI et des personnes assistant un conseil.
4- CPI, Bureau du conseil public pour les victimes, Représenter les victimes devant la Cour pénale internationale, Manuel à l'usage des représentants légaux.